



بنك الكويت الوطني
العام 2025
مؤتمر المستثمرين/ المصلين
29 يناير 2026



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح العام 2025

الأحد، الموافق 01 فبراير 2026

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 29 يناير 2025 في الساعة الثانية ظهراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس التواصل للمجموعة

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانشيز - المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلا ومرحبا بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الرابع من العام 2025 والسنة المالية 2025. يسعدنا أن ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس التواصل للمجموعة، السيد/ أمير حنا.

سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكرا إلينا.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع. نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجره اليوم.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

كما اعتدنا في مؤتمراتنا السابقة، سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية فيما يخص البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات الفترة من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل بعد العرض اخيراً للإجابة على أسئلتكم الواردة على منصة Webex. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقئها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني، كما تجدون العرض المقدم لكم اليوم عبر موقعنا الإلكتروني أيضاً.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، ليوافكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكرا لك أمير.

عصام الصقر:

مساء الخير جميعاً.

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض نتائج الربع الرابع من العام 2025 والسنة المالية 2025، ويسرني في البداية أن أتوجه لكم جميعاً بجزيل الشكر لتواجدهم معنا اليوم.

اتسم المشهد الاقتصادي العالمي بدرجة عالية من الاستقرار النسبي خلال العام، في ظل تسجيل معدلات نمو تجاوزت التقديرات السابقة على الرغم من استمرار المخاطر وحالة عدم اليقين، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى رفع توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعامي 2025 و2026.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ظلت السياسات النقدية منسجمة مع الاتجاهات العالمية، حيث تحركت البنوك المركزية الإقليمية بالتوازي مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي من خلال خفض أسعار الفائدة بوتيرة تدريجية ومدروسة على مدار العام. وفي ظل تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي بدعم من زيادة الإنفاق العام، وتوسع الأنشطة غير النفطية، والتراجع التدريجي عن قيود إنتاج النفط، حافظ زخم النمو في دول المجلس على قوته، بالاستناد إلى مواصلة تطبيق برامج الإصلاح، هذا إلى جانب الأوضاع المالية الداعمة.

وفي الكويت، ظل الزخم الاقتصادي قوياً، مع توقع عودة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى المنطقة الإيجابية خلال العام الجاري عند نحو 2.3%، وتساوئه إلى 4.5% في العام 2026. ويستند هذا التعافي إلى انتعاش إنتاج النفط، إلى جانب استمرار قوة القطاعات غير النفطية.

كما تحسن معدل نمو الائتمان خلال العام، بفضل قوة الإقراض الموجه لقطاع الأعمال واستقرار أنشطة الائتمان الاستهلاكي، في وقت واصل فيه الإنفاق العام ومبادرات الإصلاح دعم نشاط الاقتصاد الكلي.

أما على صعيد سوق المشاريع، فقد تجاوزت قيمة المشاريع المسندة خلال العام 2025 مستوى 4 مليار دينار كويتي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 61% مقارنة بالعام السابق، ما يعكس التزام الحكومة بتمويل أولويات رؤية الكويت 2035 والمضي قدماً في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى. وتعرّز هذا الزخم بشكل إضافي مع عودة الحكومة إلى أسواق الدين عقب إقرار قانون الدين العام، الأمر الذي ساهم في رفع التصنيف السيادي لدولة الكويت إلى مستوى (AA-) من قبل وكالة ستاندرد أند بورز العالمية.

وبالانتقال إلى أداء البنك، حقق بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 575.6 مليون دينار كويتي عن العام 2025، فيما بلغ صافي الربح 108.3 مليون دينار كويتي عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

وقد اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بقيمة 35 فلساً للسهم الواحد عن العام 2025، لتصل نسبة التوزيعات 53% من الأرباح العائدة للمساهمين. كما أوصى المجلس بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5% (خمس أسهم لكل مئة سهم). وتخضع هذه التوزيعات لموافقة الجمعية العمومية.

وما يزال التأثير المستمر لتطبيق النظام الضريبي الجديد يضغط على مستويات الربحية، إذ ارتفع معدل الضريبة الفعلي من 8.2% في العام 2024 إلى 16.0% في العام 2025.

في المقابل، سجلت الأرباح التشغيلية قبل احتساب الضريبة نمواً بنسبة 5.4% على أساس سنوي لتصل إلى 734.6 مليون دينار كويتي في العام 2025، بدعم من انخفاض مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، إلى جانب نمو الفائض التشغيلي.

وظلت المؤشرات الأساسية قوية خلال العام، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات 1.33%، فيما وصل العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 13.4%.

ونواصل في بنك الكويت الوطني تركيزنا على الابتكار والخدمات المصرفية الرقمية لتعزيز قدرتنا على خدمة عملائنا، وذلك من خلال تطوير المنصات الرقمية، وتعزيز قدرات الخدمات المصرفية عبر الموبايل، والتوسع في مجموعة المنتجات الرقمية. وقد ساهمت هذه الجهود في تقديم تجارب مصرفية أكثر تخصيصاً ورفع معدلات الاستخدام الرقمي، وتعميق مستويات التفاعل مع العملاء، بما عزز من ولائهم ورسخ ارتباط البنك بشريحة الشباب في الكويت والفئات الأكثر توجهاً نحو القنوات الرقمية.

وانطلاقاً من هذه القاعدة المتينة، نؤكد ثقتنا بقدرتنا على مواصلة الريادة في السوق المحلي، في ظل ما يتيح المشهد الاقتصادي المتطور في الكويت من فرص نمو واعدة. واستناداً إلى جذورنا الراسخة محلياً وعلاقتنا الممتدة مع عملائنا، نتميز بمكانة قوية تؤهلنا لتحقيق نمو مستدام في كل من قطاعي الشركات والأفراد.

وسواصل إعطاء أولوية قصوى للترويج باعتباره ركيزة أساسية لاستراتيجيتنا، من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية ودعم تحقيق عوائد مستدامة. كما نسعى إلى توسيع نطاق البيع المتقاطع عبر شبكتنا الإقليمية والدولية، بما يساهم في الارتقاء بمستوى الخدمات وتعميق علاقاتنا مع العملاء في مختلف الأسواق.

وبالتوازي مع ذلك، سيواصل دارعنا لإدارة الثروات الاستفادة من خبراته في تقديم مجموعة متكاملة من حلول إدارة المحافظ والخدمات الاستشارية والمنتجات الاستثمارية. وفي ذات الوقت، سيواصل بنك بوبيان، الذراع

المصرفية الإسلامية للمجموعة، تعزيز حضوره القوي في السوق المحلية، بما يدعم تنوع ومرونة مصادر ربحية المجموعة.

وبالمثل، يواصل بنك الكويت الوطني التزامه الراسخ بقضايا الاستدامة وتطوير أجهزته في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وخلال العام الماضي، تجاوز البنك المستوى المستهدف لخفض الانبعاثات التشغيلية من الغازات الدفينة قبل الموعد المحدد، محققاً انخفاضاً بنسبة 25% قبل نهاية العام 2025. كما أحرز تقدماً ملموساً في مجال التمويل المستدام، إذ تم تحقيق نحو 60% من المستوى المستهدف للأصول المستدامة البالغ 10 مليار دولار بحلول العام 2030. وتساهم هذه الإنجازات، إلى جانب التحسن الملحوظ في تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، في ترسيخ مكانة بنك الكويت الوطني ضمن نخبة البنوك الإقليمية الرائدة في هذا المجال.

وإلى هنا أصل إلى ختام حديثي، ومنتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض البيانات المالية عن العام 2025 بالمزيد من التفاصيل.

شكراً لك السيد/ عصام.

سوجيت رونغي:

أهلاً ومرحباً بكم جميعاً معنا هنا اليوم .

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن السنة المالية 2025.

أعلنا مؤخراً عن تحقيق صافي ربح قدره 576 مليون دينار كويتي، بتراجع بلغت نسبته 4.1% مقارنة بالعام 2024، نتيجة لتأثر النتائج سلباً بزيادة الأعباء الضريبية خلال العام 2025. إلا أن الأرباح التشغيلية قبل احتساب الضريبة نمت بنسبة 5.4% في العام 2025، ما يعكس استمرار قوة الزخم التشغيلي للمجموعة، بدعم من النمو الملحوظ لحجم الأعمال، لاسيما على صعيد القروض والاستثمارات.

وقبل التطرق إلى نتائجنا المالية بالمزيد من التفاصيل، أود أولاً أن أقدم لمحة مختصرة عن البيئة التشغيلية خلال الفترة المالية الحالية.

اتسمت البيئة التشغيلية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بدرجة من الاستقرار النسبي، على الرغم من تصاعد المخاطر الجيوسياسية العالمية والإقليمية وما يصاحبها من تقلبات. وفي المقابل، ما تزال حالة عدم اليقين على صعيد الاقتصاد الكلي، إلى جانب المخاوف المرتبطة بالرسوم الجمركية الأميركية، تلقي بظلال سلبية على بيئة الأعمال العالمية. وفي هذا السياق، أثبت بنك الكويت الوطني قدرته على الصمود والتكيف، مستنداً إلى نموذج أعماله القوي والمتنوع، الأمر الذي مكنه من إدارة عملياته بكفاءة عالية على الرغم من التقلبات السائدة وحالة عدم اليقين التي تشهدها البيئة الاقتصادية.

والآن نعود مرة أخرى لتغطية نتائج السنة المالية 2025.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس تحقيق صافي ربح قدره 576 مليون دينار كويتي عن العام 2025 تسجيل تراجع بنحو 24 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نسبة تراجع بواقع 4.1% على أساس سنوي. وتأثر صافي الربح المسجل في السنة المالية 2025 سلباً نتيجة لتطبيق الضريبة التكميلية المحلية الجديدة بحد أدنى 15% على الكيانات متعددة الجنسيات في كل من الكويت والبحرين والامارات. وبلغت الأرباح التشغيلية قبل احتساب الضريبة 735 مليون دينار كويتي، بنمو سنوي قدره 38 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 5.4%، بدعم رئيسي من انخفاض المخصصات وارتفاع الفائض التشغيلي بمقدار 16 مليون دينار كويتي. وأرتفع معدل الضريبة الفعلي إلى 16% خلال الفترة المالية الحالية مقابل 8.2% في العام 2024 نتيجة التعديلات التي طرأت على القوانين الضريبية.

بلغ صافي الربح للربع الأخير من العام 2025 نحو 108 مليون دينار كويتي، متخلفاً عن الربع السابق نسبةً لتسجيل مخصصات وخسائر انخفاض القيمة، إلى جانب انخفاض صافي دخل الفوائد وارتفاع التكاليف.

ويعكس الرسم البياني الدائري في أسفل الجزء الأيسر من هذه الشريحة المساهمة القوية لقطاعات الأعمال الرئيسية لبنك الكويت الوطني وتعزيزها لصافي أرباح المجموعة للعام 2025، ما يؤكد دورها كمحركات جوهرية للتنوع ومكانتها كمصادر مرونة عالية لإيرادات المجموعة. وتواصل مجموعة بنك الكويت الوطني الاستفادة من مزاياها التنافسية الفريدة بين البنوك الكويتية، سواء من حيث الانتشار الجغرافي الواسع أو القدرة على مزاوله الأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية.

أما الرسم البياني في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض فيوضح صافي الإيرادات التشغيلية، والذي بلغ 1.3 مليار دينار كويتي، بزيادة نسبتها 3.6% مقارنة بالعام السابق، مدفوعاً بمساهمة قوية من كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. ويلاحظ أن التوزيع بين هذين المكونين الرئيسيين للإيرادات ظل مستقراً على مدار العام.

وسوف نتطرق في الشريحة التالية بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على بيان الدخل.

وهنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

يوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي إلى 1 مليار دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 2% مقارنة بالعام 2024. واستفاد صافي إيرادات الفوائد هذا العام من نمو متوسط الأصول المدرة للفائدة على مستوى المجموعة بنسبة 12.4% على أساس سنوي، لاسيما في محفظتي القروض والاستثمارات. إلا أن هذا الأداء تأثر سلباً بعدة عوامل، أبرزها التغيير غير المواتي في مزيج الأصول المحتفظ بها لدى بنك الكويت المركزي، والتأثير على أساس سنوي لانخفاض قيمة الجنيه المصري خلال العام الماضي، إلى جانب مستويات أسعار الفائدة المنخفضة نسبياً، مما أدى إلى تراجع صافي إيرادات الفوائد وصافي هامش الفائدة في العام 2025.

وعقب إقرار قانون الدين العام الجديد في الكويت، باشر بنك الكويت المركزي منذ يونيو 2025 بإصدار سندات خزينة حكومية بالدينار الكويتي بقيمة 2.2 مليار دينار كويتي. وعلى الرغم من أن مزيج الأصول المحتفظ بها لدى بنك الكويت المركزي لم يتغير، إلا أننا نأمل أن تتواصل هذه الإصدارات خلال الفترة المقبلة، بما يتيح للبنك فرصاً أوسع لتوظيف السيولة بالدينار الكويتي بطريقة أكثر ربحية.

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض تراجع متوسط صافي هامش الفائدة في العام 2025 إلى 2.41%، بانخفاض قدره 25 نقطة أساس، على أساس سنوي، نتيجة للانخفاض الحاد للعائد (للسبب التي أسلفنا ذكرها سابقاً) مقارنة بتكلفة التمويل. وبلغت مستويات العائد وتكلفة التمويل للمجموعة عند 5.64% و 3.64%، على التوالي. وتواصل المجموعة الودائع بفعالية، في إطار يوازن بين تكلفتها والتوافق مع المتطلبات الرقابية، مع الحفاظ على تنوع قاعدة التمويل. كما تظل القاعدة المستقرة من ودائع عملاء التجزئة عاملاً داعماً لأداء المجموعة.

وفي أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لتراجع صافي هامش الفائدة بواقع 25 نقطة أساس على أساس سنوي إلى 2.41% في العام 2025. وساهمت القروض وغيرها من الأصول المدرة للفائدة، والتي تأثرت بانخفاض أسعار الفائدة والمزيج غير المواتي للأصول، في تراجع صافي هامش الفائدة بمقدار 18 و 32 نقطة أساس، على التوالي. في المقابل، أدى انخفاض تكلفة التمويل إلى دعم صافي هامش الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس.

كما نرى في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة، بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد 297 مليون دينار كويتي في العام 2025، محققاً نمواً بنسبة 9.6% مقارنة بالعام 2024. وبلغ صافي إيرادات الاعتاب والعمولات 217 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 5.4% بما يعكس المساهمات القوية من مختلف قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل بها المجموعة. أما صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية فقد ساهم بما قيمته 44 مليون دينار كويتي، أي بنمو بلغت نسبته 6.3% مقارنة بالعام السابق، على خلفية الاستفادة من زيادة

حجم المعاملات، في حين بلغت مساهمة مصادر الدخل الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 37 مليون دينار كويتي، بدعم من تحسن التقييمات وزيادة التوزيعات.

وننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

سننتظر الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض. ونلاحظ أن إجمالي المصروفات التشغيلية بلغ 498 مليون دينار كويتي في العام 2025، أي مرتفعاً بنسبة 6.4% مقارنة بالعام 2024. ويعكس نمو التكاليف بوتيرة معتدلة جهود المجموعة المستمرة لتعزيز الكفاءة التشغيلية، إلى جانب الأثر الإيجابي لانخفاض قيمة الجنيه المصري.

وتواصل المجموعة الاستثمار في المبادرات الاستراتيجية، والتقنيات الرقمية، وتطوير العمليات، بما يعزز قدرتنا على تقديم خدمات مصرفية رائدة وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى من خلال تحسين استخدام الموارد.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 65 مليون دينار كويتي للعام 2025، مقارنة بتسجيل مخصصات قدرها 86 مليون دينار كويتي في العام 2024. وشملت هذه المخصصات مبلغ 39 مليون دينار كويتي لتغطية مخصصات التسهيلات الائتمانية. كما بلغت مخصصات خسائر انخفاض القيمة الأخرى 32 مليون دينار كويتي، وجاء معظمها مرتبطاً بالاستبعاد المحاسبي لإحدى الشركات الزميلة، في حين أسفر احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عن تحرير مخصصات بقيمة 6 ملايين دينار كويتي. وبلغت قيمة المخصصات المحددة خلال العام الحالي 10 ملايين دينار كويتي، وهو مستوى أدنى بكثير من 65 مليون دينار كويتي المسجلة في العام 2024، وذلك نتيجة الاستفادة من تحصيل مبالغ سبق تكوين مخصصات لها مقابل خسائر ائتمانية في سنوات سابقة. وفي ذات الوقت، واصلت المجموعة تسجيل المخصصات كجزء من نشاطها المعتاد لتغطية انكشافات عملائها من الأفراد والشركات في الكويت والأسواق الخارجية. وتؤكد هذه الخطوة التزام المجموعة الدائم بنهجها المتحفظ في إدارة الانكشافات الائتمانية.

وأسفر الارتفاع الملحوظ في تحصيل مبالغ سبق تكوين مخصصات لها في فترات سابقة خلال العام 2025 في خفض تكلفة المخاطر إلى مستوى دون المعدلات الطبيعية، لتبلغ 0.15%.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية العمومية للمجموعة ما تزال تتمتع بمتانة واضحة، مدعومة بجودة ائتمانية مستقرة. كما توفر قاعدة رأس المال القوية لبنك الكويت الوطني، إلى جانب قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية قوية، مستوى مرتفع من المرونة في امتصاص خسائر الائتمان.

وننتقل الآن لتغطية مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحسوبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيسر من هذه الشريحة أن القروض المصنفة ضمن المرحلتين الثانية والثالثة تمثل 6% و 1%، على التوالي من إجمالي محفظة قروض مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد حافظت هذه النسب على استقرارها طوال العام.

ويعكس الرسم البياني الرئيسي في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة أن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة المطلوبة كما في ديسمبر 2025 بلغت 698 مليون دينار كويتي. وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، إلا أن المخصصات الواردة ضمن الميزانية العمومية والتي بلغت 954 مليون دينار كويتي وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي تجاوزت مستوى الخسائر المتوقعة بمقدار 256 مليون دينار كويتي. ويوفر هذا الفارق هامش أمان كافٍ يمكن المجموعة من مواجهة أي تأثير سلبي محتمل ناجم عن حالة عدم اليقين السائدة فيما يتعلق بمتطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

ننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي واتجاهاتها خلال العام.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 45.6 مليار دينار كويتي كما في ديسمبر 2025، بنمو بلغت نسبته 13.1% مقارنة بالمستويات المسجلة في ديسمبر 2024. وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 26.8 مليار دينار كويتي نمواً قدره 3.1 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 13.1%. وسجلت القروض نمواً في الكويت على مستوى القطاعين التقليدي والإسلامي، هذا إلى جانب النمو الذي سجلته مواقعنا الدولية. وعلى نحو مماثل، زادت استثمارات الأوراق المالية على أساس سنوي بنسبة 20%، لتصل إلى 9.2 مليار دينار كويتي. وظل المزيج العام للميزانية العمومية مستقراً طوال العام.

ويوضح الرسم البياني الدائري في أدنى الجانب الأيسر أن إجمالي موجودات بنك الكويت الوطني تتميز بتنوع جيد بين أنشطة البنك في الكويت، والفروع الخارجية، والأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية.

وبالمثل، يوضح الرسم البياني التوزيع القطاعي للقروض ومدى تنوع المحفظة، إذ تمثل القروض الشخصية النسبة الأكبر بواقع 29% من إجمالي القروض. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من هذه القروض يمنح لشريحة واسعة من المواطنين الكويتيين، ممن يشغلون وظائف في القطاع الحكومي، وهي في الغالب قروض مدعومة بالرواتب وتتميز بانخفاض معدلات التعثر في السداد.

وعلى صعيد المطلوبات، بلغت ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، 26.1 مليار دينار كويتي بما يمثل نسبة 65% من إجمالي المطلوبات، وبنمو بلغت نسبته 14% على أساس سنوي. وبلغت الودائع من مؤسسات مالية غير مصرفية أخرى 3.7 مليار دينار كويتي، ومثلت نسبة 9% من إجمالي المطلوبات. وتتميز مصادر تمويل بنك الكويت الوطني بتنوع جيد عبر شرائح العملاء والمناطق الجغرافية المختلفة. وتواصل المجموعة الاستفادة من قاعدتها الراسخة من الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة. وظلت مستويات ودائع الادخار والودائع تحت الطلب مستقرة على مدار العام، متجاوزة مستوياتها المسجلة في ديسمبر 2024.

وتعد الأوراق المالية التجارية وشهادات الإيداع المصدرة بقيمة 2.1 مليار دينار كويتي مصدراً إضافياً لتنوع قاعدة التمويل، وقد سجلت نمواً ملحوظاً على أساس سنوي تجاوز نسبة 40%.

ويعكس استقرار قاعدة الودائع والتمويل إلى التركيز المستمر لبنك الكويت الوطني على تنمية أنشطة جمع الودائع، والاستفادة من القدرة الراسخة على توظيف قوة العلامة التجارية للمجموعة ومدى جاذبيتها للعملاء وقوة تصنيفاتها الائتمانية.

ويوضح الرسم البياني في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض حفاظ المجموعة على مستويات جيدة من السيولة تتخطى متطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

سنستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للعام 2025 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

تأثر صافي الربح المسجل في العام 2025 سلباً نتيجة لزيادة الأعباء الضريبية، إلا أن ذلك التأثير قابله الاستفادة من تراجع صافي مخصصات خسائر ائتمان. ونتيجة لذلك، بلغ العائد على متوسط الموجودات والعائد على متوسط حقوق المساهمين للعام الحالي 1.33% و 13.4%، على التوالي.

ويعكس الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض أنه على الرغم من الارتفاع المعتدل للتكاليف بنسبة 6.4% في العام 2025، إلا أن نسبة التكلفة إلى الدخل بلغت 38.4%، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الضغوط على صافي هامش الفائدة خلال العام الحالي.

كما حافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 17%، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 13.1% و 14.9% على التوالي.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.36%، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 240% مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض الأخيرة.

وقبل أن أختتم حديثي، أسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في العام 2025.

سجل بنك الكويت الوطني أداءً قوياً على مستوى صافي الأرباح خلال العام 2025 على الرغم من هيكلة الأصول المدرة للفائدة غير المواتية وتطبيق قوانين ضريبية جديدة، وذلك بفضل استفادته جزئياً من انخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة. كما عكس الأداء المالي في العام 2025 نمواً قوياً في حجم الميزانية العمومية، هذا إلى جانب المستويات المريحة من التمويل والسيولة، بدعم من القاعدة الرأسمالية القوية.

وخلال الفترة القادمة، من المتوقع أن تساهم المخاوف الجيوسياسية المستمرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والنتائج المترتبة على الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة، إلى جانب الضبابية المحيطة بسيناريو أسعار الفائدة، في خلق بيئة اقتصاد كلي تتسم بعدم اليقين.

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة القادمة.

فيما يتعلق بنمو القروض، تواصل المجموعة الاستفادة من قوة زخم محفظة القروض المعتمدة قيد التنفيذ، لذا نتوقع نمو القروض في العام 2026 في حدود نطاق منخفض ثنائي الرقم.

وننتقل الآن إلى صافي هامش الفائدة، فعلى خلفية حالة عدم اليقين المرتبطة بأوضاع الاقتصاد الكلي، وسيناريو تراجع أسعار الفائدة المرجعية، إضافة إلى التغيير في مزيج أصول بنك الكويت المركزي واشتداد حدة المنافسة، من المتوقع أن يواجه صافي هامش الفائدة ضغوطاً خلال الفترة القادمة. وانعكست تلك الاتجاهات بالفعل على صافي هامش الفائدة المحقق في العام 2025، والبالغ 2.41%.

وفي ظل مواصلة المجموعة ضخ الاستثمارات في رأس المال البشري والتكنولوجيا الرقمية لدعم استراتيجيات النمو، يتوقع أن تسجل المصروفات التشغيلية نمواً سنوياً في نطاق خانة الأحاد العليا، مع بقاء نسبة التكلفة إلى الدخل عند مستويات مرتفعة نسبياً في الحدود العليا لثلاثين بالمائة.

وبالانتقال إلى تكلفة المخاطر، نلاحظ أن العام 2025 عكس مستوى منخفضاً لتكلفة المخاطر بلغ 0.15%، وذلك نتيجة لتحصيلات كبيرة وغير متكررة مرتبطة بمخصصات ائتمانية تم تكوينها في سنوات سابقة. وفي ظل حالة عدم اليقين التي ما تزال تهيمن على المشهد الاقتصادي العالمي، نتبنى نظرة تتسم بالتفاؤل الحذر، مع توقع بقاء التكلفة الأساسية للمخاطر ضمن نطاق 40 نقطة أساس خلال العام 2025، وهو مستوى يعد ضمن المعدلات الطبيعية وفقاً لتقدير اتنا.

إلا أنه في ظل البيئة الحالية، لن يكون من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن الإيرادات/كفاية رأس المال. ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتسق مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا نصل إلى نهاية استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم.

ونعود الآن إلى أمير.

شكراً لكم جميعاً على حسن الاستماع إلى العرض التقديمي.

أمير حنا:

سننتوقف لبعض الوقت لاستقبال أسئلتكم ثم نعاود للإجابة عليها.

شكراً لكم على الانتظار. عدنا وقد وردتنا العديد من الأسئلة وسنبداً بالرد عليها حسب ترتيب ورودها، في حين سيتم التجاوز عن أي أسئلة تم الجواب عليها والانتقال للذي يليه.

يرجى كتابة استفساراتكم في نافذة الدردشة على منصة Webex. سنقوم بكم الصوت لفترة وجيزة قبل أن نبدأ في الإجابة على الأسئلة تبعاً.

السؤال الأول يتعلق بالودائع تحت الطلب وودائع الادخار ونسبتها خلال العام 2025، بالإضافة إلى نسبة نمو القروض في السعودية.

تواصل المجموعة الاستفادة من مزيج تمويلي متوازن قائم على قاعدة قوية ومستقرة من الودائع الأساسية. وظلت الودائع تحت الطلب وودائع الادخار عند مستويات قوية تشكل نحو 30% من إجمالي وودائع الجهات غير المصرفية، مع تحقيق نمو في حجمها المطلق خلال العام.

سوجيت رونغي:

وفيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال الخاص بنمو القروض في السعودية، فإن نحو ثلث محفظة قروض المجموعة يأتي من الأسواق الخارجية. إلا أنه على الرغم من ذلك، لا تشكل أي سوق خارجية، بما في ذلك السعودية، أكثر من 5% من إجمالي القروض على مستوى المجموعة. ونتوقع تحقيق نمو انتقائي ومدرّوس في السوق السعودية، بما يتسق مع سياسات إدارة المخاطر والانضباط الائتماني المعتمدة لدى المجموعة.

السؤال التالي يتعلق بصافي هامش الفائدة. هل يمكنكم توضيح العوامل المحركة للتغير على أساس ربع سنوي لصافي هامش الفائدة؟ وهل هذا التغير ناتج بشكل رئيسي عن الأعمال المحلية أم الدولية؟ وهل من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال الربع الأول من العام 2026؟

أمير حنا:

يعزى تراجع صافي هامش الفائدة على أساس ربع سنوي إلى مزيج من العوامل، إلا أن العامل الرئيسي يتمثل في إعادة تسعير الأصول عقب خفض أسعار الفائدة خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2025. كما أن نمو القروض في الربع الرابع من العام 2025 كان مدفوعاً بصفة رئيسية بقروض قطاع الأعمال، والذي يتسم بعائد أقل مقارنة بقروض الأفراد، وهو ما ساهم بدوره في الضغط على صافي هامش الفائدة خلال هذه الفترة المالية.

سوجيت رونغي:

أمير حنا: هناك عدد من الأسئلة المتعلقة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الربع الرابع من العام 2025، وما إذا كانت ذات طبيعة ائتمانية.

سوجيت رونغي: سجلت الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية غير الائتمانية تحرير مخصصات بقيمة 6 مليون دينار كويتي خلال العام. وفي المقابل، تم تسجيل مخصصات أخرى مقابل خسائر انخفاض القيمة بقيمة 32 مليون دينار كويتي، منها 2 مليون دينار كويتي مرتبطة بانخفاض قيمة الشهرة (Goodwill)، فيما تعود 26.5 مليون دينار كويتي لبند استثنائي غير متكرر يتعلق بالاستبعاد المحاسبي لإحدى الشركات الزميلة.

أمير حنا: سؤال يتعلق بنمو القروض. ما هي محركات هذا النمو، وكمن منه ناتج عن العمليات المحلية مقابل العمليات الدولية؟

عصام الصقر: قبل أن يقدم سوجيت إجابة أكثر تفصيلاً عن هذا السؤال، أود أن أشير إلى أن أكثر من نصف نمو القروض جاء من عملياتنا الدولية، في حين تحقق الجزء المتبقي من عملياتنا المحلية بما في ذلك بنك بوبيان.

هل يمكنك التوسع في الشرح سوجيت؟

سوجيت رونغي: ساهمت العمليات الدولية بالفعل بأكثر من 50% من نمو القروض. وقد جاء هذا النمو عبر شبكتنا في مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات، بما عزز نجاح أجندتنا للتوزيع ومساهمتها في الحد من مخاطر التركيز لدى البنك.

أمير حنا: فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، شهد الإقراض لقطاع العقار نمواً قوياً. هل يمكنكم توضيح ما إذا كان ذلك يعكس تمويل المقاولين والمطورين، وما هي نظرتكم المستقبلية لهذا القطاع في العام 2026؟

سوجيت رونغي: لم تتغير محفظة الإقراض العقاري كنسبة من إجمالي القروض القائمة للمجموعة بشكل جوهري خلال العام. وعلى الرغم من تسجيل زيادة فيها، فقد شهدنا في الوقت ذاته نمواً متوازياً في الإقراض لقطاعات صناعية أخرى داخل الكويت وفي الأسواق الخارجية.

أمير حنا: سؤال آخر عن نمو القروض، وتحديداً ما إذا كان هناك تحول هيكل في زخم الإقراض في الكويت والذي من شأنه أن أثر على معدلات النمو؟

سوجيت رونغي: أعتقد أن الطلب على الائتمان من قبل الشركات المحلية أدى إلى نمو قروض هذا القطاع خلال العام. ومع تزايد نشاط سوق المشاريع في الكويت، نتوقع استمرار هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة المقبلة.

أمير حنا: سؤال آخر حول محركات صافي هامش الفائدة، وهل كانت هناك أي عوامل استثنائية (بنود غير متكررة) أثرت على مستواه في الربع الرابع من العام 2025؟

سوجيت رونغي: يعزى تراجع صافي هامش الفائدة جزئياً إلى خفض أسعار الفائدة المرجعية. ونتوقع استمرار الضغوط على الهوامش في ظل التوقعات بخفض بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس، و50 نقطة أساس من قبل الاحتياطي الفيدرالي خلال العام 2026. وسيكون لذلك أثر سلبي على صافي هامش الفائدة، إلا أن النمو المتوقع في حجم الأعمال من شأنه أن يدعم استقرارها عند مستويات قريبة من تلك المسجلة في الربع الرابع من العام 2025، مع إمكانية تحقيق تحسن إضافي إذا تسارعت وتيرة النشاط الاقتصادي وتوسع الائتمان في الكويت.

أمير حنا: هناك سؤال حول بنود مخصصات انخفاض القيمة غير الائتمانية، وقد تمت تغطيته سابقاً. ننقل الآن إلى السؤال التالي: هل يمكنكم إعطاؤنا تصوراً عاماً حول إسناد المشاريع في العام 2026 (من حيث التوقعات ونمو القطاعات)؟

عصام الصقر: كما أشرت في كلمتي سابقاً، شهدت أنشطة سوق المشاريع المحلية في الكويت نمواً ملحوظاً، لترتفع القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في العام 2025 إلى 4.3 مليار دينار كويتي، مسجلة نمواً تجاوز 60% مقارنة بالعام السابق.

وما تزال النظرة المستقبلية مدعومة بالحجم الهائل لمشاريع البنية التحتية والتنمية الكبرى، تقدر قيمتها بأكثر من 11 مليار دينار كويتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التزام الحكومة بالمضي قدماً في تنفيذ أجندتها التنموية، لا سيما

في ظل غياب أي جمود سياسي كبير، يعزز التزامها بتمويل أولويات رؤية الكويت 2035 ودفع مشاريع البنية التحتية قدماً.

أمير حنا:

تمت تغطية الأسئلة المتعلقة بمحركات نمو القروض والتوجهات المستقبلية. هناك سؤال حول آخر المستجدات بشأن قانون التمويل العقاري (من حيث التوقيت وأي تحديثات أخرى ذات صلة)، ومتى يتوقع أن ينعكس ذلك على محافظ القروض لدى البنوك؟ وهل هناك أي مستجدات بشأن المعروض السكني؟

عصام الصقر:

قانون التمويل العقاري يمر بمراحله النهائية، حيث تمت إحالة مشروع القانون حالياً إلى بنك الكويت المركزي لوضع الإطار التنظيمي الخاص به. ونحن متفائلون بأن يرى النور قريباً، ونأمل أن يتم ذلك خلال الربع الأول من العام 2026.

أمير حنا:

وفيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال، أعتقد أننا تناولناه في عدة اجتماعات سابقة. حيث إن إقرار القانون لن يؤدي إلى قفزة هائلة وفورية في حجم الإقراض، بل سيكون الأثر تدريجياً، نظراً لارتباطه بجانب العرض الذي يحتاج إلى بعض الوقت حتى يتبلور. ومع ذلك، فإن التحسن التدريجي في المعروض سينعكس بدوره بشكل تدريجي على نشاط الإقراض.

نتنقل الآن إلى السؤال التالي. ما هي أحدث توقعات تأثير خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على المجموعة؟

سوجيت رونغي:

كما أسلفت الذكر، نتوقع أن يكون صافي هامش الفائدة في العام 2026 ضمن نطاق المستويات المسجلة في الربع الرابع من العام 2025، والتي بلغت 2.29%. إلا أننا نرى أيضاً أن نمو صافي إيرادات الفوائد خلال العام 2026 سيكون مدفوعاً بالنمو المرتقب في حجم الأعمال. وبالمثل، فإن أي تطورات إيجابية على صعيد نشاط المشاريع أو زيادة الإصدارات الدين الحكومية ستكون داعمة بصفة عامة لنمو الائتمان وتعزيز صافي هامش الفائدة.

وعلى صعيد حساسية هامش صافي الفائدة، وبافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، نتوقع أن يبلغ الأثر السنوي لخفض متوازٍ بمقدار 25 نقطة أساس في سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي وأسعار الفائدة المرجعية الدولية الأخرى ما بين 3 إلى 4 نقاط أساس على صافي هامش الفائدة، وما بين 13 إلى 14 مليون دينار كويتي على صافي إيرادات الفوائد.

أمير حنا:

وردتنا بعض الأسئلة بخصوص عملياتنا في مصر وتأثيرها على المجموعة.

بما أن الجنيه المصري ارتفع في الربع الرابع من العام 2025، ما تأثير ذلك على ربحية بنك الكويت الوطني – مصر؟

سوجيت رونغي:

ما تزال السوق المصرية من الأسواق الحيوية بالنسبة للمجموعة، وقد سجلت نمواً قوياً للغاية عند قياس نتائجها بالعملة المحلية. وقد تعرض الجنيه المصري لبعض الضغوط نتيجة خفض قيمته خلال العام 2024، فيما يعد التحسن الحالي في قيمة العملة المحلية محدوداً في هذه المرحلة. ومن شأن أي تحسن جوهري في قيمة الجنيه المصري أن ينعكس بصورة إيجابية على نتائج المجموعة.

عصام الصقر:

أود أن أضيف إلى ذلك أنه على الصعيد التشغيلي، تظل مصر من بين أكثر أسواق المجموعة ربحية عند القياس بالعملة المحلية، مستفيدة من الإصلاحات الحكومية وتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي. وفي ذات الوقت، ما تزال انكشافات المجموعة على السوق المصري عند مستويات محدودة نسبياً، إذ تمثل أقل من 5% من إجمالي الأصول المجمعة.

أمير حنا:

هل هناك أي مخاطر على المجموعة في ظل القيود المفروضة على تحويل الأموال إلى خارج مصر؟

عصام الصقر:

انخفض مستوى المخاطر بشكل ملحوظ عقب الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد المصري.

أمير حنا: من المتوقع أن تتخفف أسعار الفائدة في مصر بنحو 4% إلى 6%. ما هو أثر خفض قدره 100 نقطة أساس في أسعار الفائدة المصرية على ربحية بنك الكويت الوطني؟

سوجيت رونغي: نتوقع خفض سعر الفائدة بنحو 400 نقطة أساس خلال العام 2026. وتعد حساسية أرباح المجموعة تجاه التغيرات في أسعار الفائدة في مصر أقل بكثير مقارنة بحساسيتها تجاه العملات الأخرى.

أمير حنا: هناك سؤال حول مساهمة كل دولة على حدة تجاه أرباح المجموعة، وهو أمر لا نقوم عادة بالإفصاح عنه كونه غير متاح للنشر، لذا سننتقل إلى السؤال التالي.

هل تتوقعون أن يظل نمو إيرادات غير الفوائد (الأتعاب والرسوم وإيرادات التعامل بالعملة الأجنبية) ضمن خانة الأحاد؟ أم تتوقعون أن يساهم التمويل التجاري المرتبط بنشاط المشاريع في تسريع وتيرة النمو خلال عامي 2026 و2027؟

سوجيت رونغي: بصورة أساسية، فإن المحركين الرئيسيين لإيرادات غير الفوائد هم إيرادات الأتعاب والرسوم وإيرادات التعامل بالعملة الأجنبية. وكلاهما سجل نمواً ضمن نطاق متوسط في خانة الأحاد خلال العام 2025. ومع تحسن مستوى النشاط وبيئة الأعمال في الكويت، إلى جانب التوسع في العمليات الخارجية، نتوقع تحقيق مساهمة أعلى من إيرادات الأتعاب والرسوم وإيرادات التعامل بالعملة الأجنبية خلال العام 2026.

أمير حنا: سؤال تابع حول مخصصات انخفاض القيمة الأخرى البالغة 26.5 مليون دينار كويتي. هل يمكنكم التأكيد عن ما إذا تم احتجازها بالكامل خلال الربع الرابع من العام 2025.

سوجيت رونغي: تم تقييد جزء كبير من هذا المبلغ خلال الربع الرابع من العام 2025.

أمير حنا: هل توجيه نمو القروض بمعدل منخفض ثنائي الرقم مدفوع بصفة رئيسية بقطاع الشركات؟ وكيف تتوقعون أداء قطاع الخدمات المصرفية الشخصية؟

سوجيت رونغي: قطاع الخدمات المصرفية الشخصية في الكويت لم يشهد أداءً قوياً خلال العام أو النصف الماضيين. إلا أننا نتوقع أنه في حال حدوث مزيد من الانخفاض في أسعار الفائدة، واستمرار تحسن البيئة الاقتصادية في الكويت، فقد نشهد تحسناً تدريجياً في الطلب خلال العام المقبل.

أمير حنا: متى تتوقعون أن يتغير مزيج الأصول المودعة لدى بنك الكويت المركزي بما يحد من الضغوط على صافي هامش الفائدة؟

سوجيت رونغي: يعتمد ذلك على توقيت وحجم الإصدارات التي سيصدرها بنك الكويت المركزي، ومن غير الممكن تكوين رؤية واضحة بهذا الشأن في الوقت الحالي.

أمير حنا: على الرغم من أن معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى (CET1) بلغ 13.2% بما يتخطى الحد الأدنى الرقابي المطلوب، ومع تسجيل عام آخر من النمو بمعدلات ثنائية الرقم، هل هناك مخاطر محتملة تتعلق بخفض نسبة توزيعات الأرباح أو الحاجة إلى زيادة رأس المال مستقبلاً؟

عصام الصقر: اختتمنا العام بمستويات كفاية رأس المال تتسق مع مستهدفاتنا الداخلية لهوامش رأس المال عبر شرائحه المختلفة. إلا أننا نتوقع أن تشهد محفظة القروض عاماً آخر من النمو القوي، في ظل التوقعات الإيجابية لكل من السوق المحلي وعملياتنا الخارجية.

وسنواصل مراقبة محركات النمو في الميزانية العمومية عن كثب، وأخذ هذه الاتجاهات في الاعتبار ضمن عملية التخطيط لرأس المال. ويتمثل هدفنا في تبني نهج فعال لإدارة رأس المال يتحقق فيه التوازن بين تعظيم عوائد المساهمين من خلال سياسة توزيعات مستدامة، وبناء هوامش رأسمالية كافية تمكننا من اقتناص فرص النمو المستقبلية.

أمير حنا:

هناك سؤال آخر يتعلق بتخصيص رأس المال، وقد تناول السيد/ عصام هذا الموضوع في إجابته.

ما مدى المرونة المتاحة لديكم في إعادة تسعير الودائع وخفضها؟ وما انعكاس ذلك على استقرار أو تحسن صافي هامش الفائدة في العام 2026؟

سوجيت رونغي:

يدير بنك الكويت الوطني تكلفة التمويل بكفاءة من خلال هيكل متنوع للودائع من حيث الأجل، بما يتسق مع متطلبات الأعمال والضوابط التنظيمية. وعادة ما نلاحظ وجود فجوة زمنية في إعادة تسعير الودائع تبعاً لأجلها المختلفة. ونتوقع أن ينعكس ذلك بصورة إيجابية على تكلفة الأموال، إلا أن إعادة تسعير الودائع ستظل متأخرة بطبيعتها مقارنة بإعادة تسعير القروض.

أمير حنا:

متى نتوقع أن نشهد اسناد مشاريع بناء الوحدات السكنية في المدن الثلاث الكبرى، بخلاف مشاريع البنية التحتية؟

عصام الصقر:

لا يمكن لأحد الجزم بتوقيت ذلك في الوقت الراهن، إذ إن الأمر يتوقف على المؤسسة العامة للرعاية السكنية. إلا أن تنفيذ هذه المشاريع قائم ومؤكد. ومن المتوقع أن تتضح الصورة بشكل أكبر خلال العام المقبل، حيث نتربص صدور مستجدات إضافية بشأن موعد بدء التنفيذ الفعلي لهذه المشاريع.

أمير حنا:

هل تفضلون توزيع أرباح سنوية بدلاً من التوزيعات نصف السنوية كما شهدنا في العام 2025؟

سوجيت رونغي:

تعليمات بنك الكويت المركزي لا تسمح بإدراج الأرباح المرحلية ضمن رأس المال الرقابي عند احتساب معدل كفاية رأس المال في الفترات المرحلية. وبناءً عليه، فإن قرار توزيع أرباح مرحلية يعتمد على وتيرة نمو الأصول المرجحة بالمخاطر، وسيتم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب خلال العام.

عصام الصقر:

بصفة عامة، نحرص على اتباع سياسة توزيعات أرباح مجزية، إلى جانب اتباع ممارسات متحفظة في إدارة رأس المال، بما يضمن بقاء مستويات رأس المال متوافقة مع أهدافنا الاستراتيجية.

أمير حنا:

نعود مجدداً إلى صافي هامش الفائدة، وسيكون هذا هو السؤال الأخير لليوم.

إذا كنتم تتوقعون أن يكون صافي هامش الفائدة في العام 2026 متوافقاً مع مستواه في الربع الرابع من العام 2025، فهل يعني ذلك أن الضغوط الإضافية على الهامش ستكون محدودة على الرغم من خفض سعر الفائدة الأخير والتخفيضات المتوقعة خلال العام 2026؟

سوجيت رونغي:

كما أسلفت الذكر، نتوقع أن يظل صافي هامش الفائدة ضمن النطاق المسجل في الربع الرابع من العام 2025، أي عند نحو 2.29% إلى 2.30%. ويأخذ هذا التقدير في الاعتبار بعض الافتراضات المتعلقة بخصم سعر الفائدة، إلا أننا نتوقع في المقابل الاستفادة من نمو حجم القروض بمعدل ثنائي الرقم، وزيادة الاستثمارات، وتوسع قاعدة الأصول الأخرى المدرة للفائدة.

أمير حنا:

وردنا الآن سؤال آخر وسيكون ذلك الأخير.

فيما يتعلق بمحفظة قروض الأفراد، هل أدى سحب الجنسيات خلال العامين الماضيين إلى ارتفاع حالات التعثر في قطاع التجزئة؟

عصام الصقر:

ما تزال هذه المسألة تشهد تطورات مستمرة، وسنواصل التعامل معها بحذر، مع المتابعة الدقيقة للمستجدات وتقييم انعكاساتها المحتملة على عملاتنا.

سوجيت رونغي:

من الناحية المالية، واصلنا اتباع نهجاً متحفظاً في تكوين المخصصات على مدار العام للحد من أي آثار محتملة على جودة الأصول. وفي هذه المرحلة، لا يتوقع أن يكون لهذا الأمر تأثير جوهري، كما أن انعكاساته على المركز المالي الإجمالي للمجموعة تظل محدودة.

أمير حنا:

شكراً جزيلاً لكم، كان هذا آخر الأسئلة التي وردت إلينا.

نشكر الجميع على حسن الاستماع وعلى تفاعلكم من خلال الأسئلة.

وبهذا نكون قد اختتمنا مكالمتنا اليوم.

إلينا، الكلمة لك الآن.

شكراً جزيلاً لكم جميعاً، وأشكر فريق إدارة بنك الكويت الوطني على العرض التقديمي والاجابة على الأسئلة.

إلينا سانشيز:

كما أشكر السادة الحضور على انضمامهم ومشاركتهم.